# الشُّبْهَةُ التي قَامَ عَلَيهَا مَذْهَبُ التَّعْطِيْلِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى عَرضٌ وَنَقْدٌ

إعداد الدكتور:

د. سليمان بن محمد الدبيخي

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بكلية التربية في جامعة حائل

## نبذة مختصرة عن البحث

يتضمن البحث الحديث عن الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل، ونفت المعطلة لأجلها صفات الله تعالى، وهي: أن ظواهر نصوص الصفات يوهم التشبيه والتمثيل، فوجب حينئذٍ صرفها عن ظاهرها وتأويلها.

وقد تم رد هذه الشبهة من خلال خمس نقاط، وهي كالتالي:

-بيان أن ظواهر النصوص حق موافق لمراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

-بيان أن الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات.

-بيان المحاذير اللازمة لمن نفى الصفات بحجة أن ظاهرها يوهم التشبيه.

-بيان أن النفي المحض، لا يتضمن مدحاً ولا كمالاً.

-بيان أن إثبات الصفات لا يستلزم باطلاً.

## بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا تعالى ويرضى، والصلاة والسلام على عبده ورسوله، وصفيه وخليله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مما لا يخفى أن أشرف العلوم علم التوحيد، لأنه الغاية التي خُلق لأجلها الثقلان، وأشرف علومه: العلم بأسماء الله وصفاته، لأن شرف العلم بشرف المعلوم، والله تعالى أشرف المعلومات، وقد درج أهل السنة وسلف هذه الأمة على إثبات ما دلَّ عليه الكتاب والسنة من الأسماء والصفات لله تعالى على الوجه اللائق به جلَّ وعلا، دون تمثيل أو تحريف.

لكن فئة من الناس -عُرفوا بأهل التعطيل- أقحموا عقولهم في هذا الباب، ولم يلتزموا ما صحَّ في السنة أو دلّ عليه الكتاب، من إثبات الأسماء والصفات، الذي به يتحقق التوحيد، فتوهموا أن التوحيد وتنـزيه الله عز وجل يكمن في نفي الصفات أو بعضها، ووسموا المثبتين لها بالمشبهة والممثلة والمجسمة، ظناً منهم أن إثباتها يستلزم التشبيه والتمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١]: « فالجهمية[٢] من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنـزيه: نفي جميع الصفات، وبالتجسيم والتشبيه: إثبات شيء منها، حتى إن من قال: إن الله يرى، أو إن له علماً، فهو عندهم مشبه مجسم، وكثير من المتكلمة الصفاتية[٣] يريدون بالتوحيد والتنـزيه: نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه: إثباتها أو بعضها»[٤]

وقال ابن القيم: « إن هؤلاء المعارضين بين الوحي والعقل من الجهمية المعطلة والفلاسفة الملاحدة ومن اتبع سبلهم، هم دائما يدلون بنفي التشبيه والتمثيل، ويجعلونه جُنَّة لتعطيلهم ونفيهم، فجحدوا علوه على خلقه

---

(١) هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الفقيه المجتهد المفسر كان يتوقد ذكاءً وكان رأساً في الزهد والعلم والكرم والشجاعة له تصانيف كثيرة سارت بها الركبان وكان سيفاً على المبتدعة ، عرف أقوال المتكلمين وبرع في ذلك ثم رد عليهم، امتحن وأوذي مرات ، توفي رحمه الله محبوساً بقلعة دمشق سنة ( ٧٢٨هـ ) له مؤلفات كثيرة منها : درء التعارض ، وكتاب منهاج السنة، وكتاب اقتضاء الصراط المستقيم .

[ينظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية لمحمد بن عبد الهادي، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦) والعبر ( ٤/ ٨٤ ) وشذرات الذهب ( ٦/ ٨٣ ) ].

(٢) لفظ (الجهمية) يطلقه بعض السلف على كل من أغرق في نفي التشبيه مع عدم إثبات الصفات، أو وسم أهل (السنة) بالتشبيه، لكونهم أثبتوا الصفات، كما هو حال المعتزلة. [ينظر: الفتوى الحموية الكبرى (٥٣٢)].

(٣) يقصد بهم: الكلابية والأشاعرة والماتريدية، ممن ينفي الصفات الاختيارية.

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٠) وينظر: مختصر الصواعق (١/ ٣١٨).

ومباينته لهم، وتكلمه بالقرآن والتوراة والإنجيل وسائر كتبه، وتكليمه لموسى، واستواءه على عرشه، ورؤية المؤمنين له بأبصارهم من فوقهم في الجنة، وسلامه عليهم، وتجليه لهم ضاحكا، وغير ذلك مما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله، وتترسوا بنفي التشبيه واتخذوه جُنَّةً يصدون به القلوب عن الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، وكل من نفى شيئا مما وصف به نفسه جعل نفي التشبيه له كالوقاية في الفعل، حتى آل ذلك ببعضهم إلى أن نفى ذاته وماهيته خشية التشبيه، فقال: هو وجود محض لا ماهية له، ونفى آخرون وجوده بالكلية خشية التشبيه، وقالوا: يلزمنا في الوجود ما لزم مثبتي الصفات والكلام والعلو في ذلك، فنحن نسد الباب بالكلية »[1].

والذي أريد الإشارة إليه هنا في هذا البحث المتواضع بيان هذه الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل -على اختلاف طوائفه- وهي اعتقادهم أن ظواهر النصوص توهم التشبيه والتجسيم فنفوا لأجل ذلك صفات الله تعالى، وَرَكِبُوا لتحقيق ذلك عدة شبه[2]، زعموا أنها أدلة عقلية، وقواطع

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٦٦) وينظر: مختصر الصواعق (٢/ ٥٣٢).

(٢) كشبهة الأعراض، وشبهة التركيب، وشبهة الاختصاص [ينظر: درء التعارض (١/ ٩٧ ، ٢٨٠) و (٤/ ٢٧٢) و (٧/ ١٤١)] قال شيخ الإسلام في درء التعارض عن نفاة الصفات (٦/ ٣٤٩) « عمدتهم على أن هذه الصفات تستلزم التجسيم، وهو باطل، وعمدتهم في نفي التجسيم: على امتناع اتصافه بالصفات ويسمونه التركيب، أو على حدوث الجسم الذي مبناه على أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وعلى أن ما اختص بشيء فلا بد له من مخصص، من غير فرق بين الواجب بذاته القديم الأزلي وبين غيره، مع العلم بأنه لا بد للموجود

يقينية، وهي في الحقيقة ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩] .

ولم يقف أمرهم عند هذا الحد بل تسلطوا على نصوص الشريعة إما بالرد أو التأويل المذموم، الذي يفضي إلى سلبها دلالتها الصحيحة، وتجريدها من معناها المراد منها، بحجة أن ظاهرها يستلزم التشبيه، فكان لا بدَّ من بيان زيف هذه الشبهة وبطلانها، وخطأ المتكلمين في اعتقادهم لها وجعلها أصلاً تُرَدُّ لأجلها نصوص الكتاب والسنة، إما بالتكذيب والقول بعدم جواز الاحتجاج بها، لأنها من قبيل الآحاد وهو لا يفيد إلا الظن بزعمهم، والظن لا يُعوَّل عليه في العقائد زعموا، وإما بالتأويل المذموم الذي حقيقته تحريف النص، ورد ما دلَّ عليه وفُهِمَ منه.

ولا ريب أن بعضاً من هؤلاء المتكلمين كان قصدهم حسناً ، فما لجئوا إلى هذه التأويلات إلا انتصاراً للنصوص الشرعية من أن تدل على التشبيه

---

الواجب من حقيقة يختص بها يتميز بها عما سواه، وأن ما اختصت به حقيقته يمتنع أن يكون لها مخصص، كما يمتنع أن يكون لوجوده الواجب موجب، أو لعلمه معلم، أو لقدرته مقدور، ونحو ذلك » [وينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٩٥ ، ١٥ ، ١٩٥ ، ٢١٦) الإرشاد للجويني (٢٣) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (١٩ ، ٢٩) ومعالم أصول الدين (٢٥، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧) ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (٥٧) وأساس التقديس (٣٢ ، ٤٣ ، ٤٩) ثلاثتها للرازي، وأصول الدين للبغدادي (٦٩)].

والتمثيل، وتنـزيهاً لله تعالى مما ظنوه تشبيهاً وتمثيلا، لأنهم توهموا أن ظاهرها التشبيه والتمثيل، ولكن ليس كل من أراد الحق أصابه .

وما يريده أهل السنة من هؤلاء المتكلمين أن لا يكونوا مشبهةً ممثلة، ولا نفاةً معطلةً لصفات الله تعالى، بل كما هو حال أهل السنة وسلف هذه الأمة: يثبتون الأسماء والصفات دون تمثيل، وينـزهون الله تعالى دون تعطيل، إذ لا يلزم من إثبات الصفات التشبيه والتمثيل.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة يتلوها فهرس للمراجع وآخر للمحتوى، وذلك كالتالي:

المقدمة: وبينت فيها فكرة البحث وأهميته.

المبحث الأول: الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل، وكتاب (مشكل الحديث وبيانه) لابن فورك، أنموذجاً، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل.

المطلب الثاني: كتاب ابن فورك (مشكل الحديث وبيانه) أنموذجاً.

المبحث الثاني: الرد على هذه الشبهة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ظواهر النصوص حق موافق لمراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني: الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات.

المطلب الثالث: المحاذير اللازمة لمن نفى الصفات بحجة أن ظاهرها يوهم التشبيه.

المطلب الرابع: أن النفي المحض، لا يتضمن مدحاً ولا كمالاً.

المطلب الخامس: إثبات الصفات لا يستلزم باطلاً.

الخاتمة.

فهرس المراجع.

فهرس المحتوى.

هذا والله تعالى أسأل أن يلهمني الرشد والتوفيق والسداد، وأن يوفقني لصالح القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

# المبحث الأول

# الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل، وكتاب (مشكل الحديث وبيانه) لابن فورك، أنموذجاً، وفيه مطلبان:

## المطلب الأول

## الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل

أشرت في المقدمة إلى أن الشبهة التي ألجأت المعطلة -على اختلاف طوائفهم- إلى نفي صفات الله تعالى هي **ظنهم أن ظواهر نصوص الصفات تقتضي وتستلزم التشبيه والتمثيل والتجسيم**، ففراراً من ذلك وقعوا في تعطيل الصفات ونفيها عن الله تعالى، زاعمين أن ذلك حقيقة التوحيد، وغاية التنـزيه لله تعالى.

وفيما يلي إشارة إلى ما يثبت ذلك عنهم من كتبهم، ثم أتبع ذلك بما يؤكده من كتب أهل السنة والجماعة.

قال الشهرستاني[1] مقررا أن إجراء الصفات على ظاهرها يفضي إلى التشبيه: « ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف، فقالوا: لا

---

(١) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، فقيه متكلم على مذهب الأشاعرة، اتهم بالإلحاد ومذهب الباطنية، والميل إلى الفلاسفة، والغلو في التشيع، وكلامه في ذلك مضطرب ولهذا اختلف في أمره، فبعضهم ألحق به هذه التهم، وبعضهم حاول تبرئته منها، وبعضهم قال إنه رجع عنها، قال ابن تيمية في منهاج السنة (٦/ ٣٠٦): « وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة، إما بباطنه، وإما مداهنة لهم، فإن هذا الكتاب -كتاب الملل والنحل- صنف لرئيس من رؤسائهم ... » من كتبه: نهاية الإقدام في علم الكلام، والملل والنحل، توفي سنة (٥٤٨هـ). [ينظر: السير (٢٠/ ٢٨٦) وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣١٣) وشذرات الذهب (٤/ ١٤٩) ومنهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل للشيخ محمد السحيباني]

بدَّ من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك خلاف ما اعتقده السلف[١] »[٢].

وقال الرازي[٣]: « وأما الظواهر النقلية المشعرة بالجسمية والجهة فالجواب الكلي عنها أن القواطع العقلية دلت على امتناع الجسمية والجهة، والظواهر النقلية مشعرة بحصول هذا المعنى، والجمع بين تصديقهما محال وإلا لزم اجتماع النقيضين، والجمع بين تكذيبهما محال وإلا لزم الخلو عن النقيضين، والقول بترجيح الظواهر النقلية على القواطع العقلية محال لأن النقل فرع على العقل[٤]، فالقدح في الأصل لتصحيح الفرع يوجب القدح في الأصل والفرع معا وهو باطل، فلم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية إما على التأويل، وإما على تفويض علمها إلى الله سبحانه وتعالى، وهو الحق »[٥].

---

(١) أما التشبيه فنعم فإنه لم يعتقده السلف، وأما إجراء الصفات على ظاهرها من غير تمثيل فذلك عين ما اعتقده السلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) الملل والنحل (١/ ٩٣).

(٣) هو العلامة فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين، القرشي الطبرستاني الأصل الرازي المولد، الشافعي المفسر المتكلم، فاق أهل زمانه في علم الكلام، له تصانيف كثيرة في فنون عديدة، منها تفسيره المشهور، وأساس التقديس، ومعالم أصول الدين، توفي سنة (٦٠٦هـ) [ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٨٢) والعبر (٣./ ١٤٢) وشذرات الذهب (٥/ ٢١)].

(٤) الذي عليه أهل السنة والجماعة تقديم النقل على العقل عند توهم التعارض، فالعقل تابع لا متبوع، وأن النقل الصحيح لا يمكن أن يعارض العقل الصريح على الحقيقة .

(٥) معالم أصول الدين (٣٦) وينظر: أساس التقديس (١٢٥) ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١١٧)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٣٦).

وقال أيضاً: « الذي يدل على امتناع المجيء والذهاب على الله تعالى وجوه: الأول: ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب فإنه لا ينفك عن المحدث، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب وجب أن يكون محدثا مخلوقا، فالإله القديم يستحيل أن يكون كذلك... »[(١)].

وقال أيضاً بعد أن قرر أن نصوص الصفات من المتشابه[(٢)]: « الفصل الرابع: في تقرير مذهب السلف: حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها[(٣)]، وقال جمهور المتكلمين: بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات »[(٤)].

---

(١) أساس التقديس (٨٣) وينظر: الإرشاد للجويني (٢٢ ،٦٧ ، ٦٩).

(٢) لا يصح إطلاق القول بأن صفات الله تعالى من المتشابه، بل لابد من التفصيل في ذلك، فإن صفات الله تعالى لها اعتباران:

الأول: من جهة معناها: وهي بهذا الاعتبار معلومة لنا، وعليه فإن نصوص الصفات بهذا الاعتبار ليست من المتشابه الكلي الحقيقي الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، وجعلها منه قول باطل، لا يُعرف عن أحد من سلف الأمة ولا من أئمتها المتبوعين.

وأما الاعتبار الثاني: فهو من جهة كيفيتها وحقيقة ما هي عليه: فهي بهذا الاعتبار غير معلومة لنا، لأنه مما استأثر الله بعلمه، كما هو الحال بالنسبة لوقت الساعة، وحقيقة ما في البرزخ والجنة والنار، وسائر أمور الغيب.

فصفات الله تعالى من هذا الوجه يصح أن يُقال عنها: إنها من المتشابه.

والمراد به: التشابه الكلي الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، وعلى هذا فصفات الله تعالى معلومة لنا من وجه، ومجهولة لنا من وجه آخر، فالمعنى معلوم، والكيف مجهول.

(٣) هذه مغالطة لا تصح نسبتها إلى السلف، فلم يكن تفويض المعنى مذهباً للسلف، إنما كانوا يفوضون العلم بالكيفية، وذلك حق، فالله تعالى أخبرنا عن صفاته، ولم يخبرنا عن كيفيتها، ثم إن القطع بأن ظاهرها غير مراد لا يستقيم مع القول بالتفويض بل ذلك تناقض ظاهر.

(٤) أساس التقديس (١٣٣) وينظر:(٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ) ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١١٧).

فالرازي هنا يقرر أن ظواهر النصوص غير مراد، لأنها توهم التشبيه، وبالتالي فيجب نفي هذه الظاهر، ثم اللجوء إلى التفويض وهو ما زعم أنه مذهب السلف، أو إلى التأويل وهو الذي سلكه المتكلمون.

وهو ما أشار إليه صاحب جوهرة التوحيد، -وهو نظم على عقيدة الأشاعرة- بقوله:

وكل نص أوهم التشبيها أَوِّله أو فوِّض ورم تنـزيها[(١)]

وقال الإمام أحمد[(٢)] في معرض حديثه عن الجهم: « وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدَّث عنه رسوله كان كافرا، وكان من المشبهة، فضلَّ بكلامه بشرا كثيرا »[(٣)].

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للقاني (٥٤).

(٢) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي ، إمام المحدثين وناصر الدين ، والمناضل عن السنة ، والصابر في المحنة ، قدمت أمه بغداد وهي حامل به فولدته ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع من شيوخها ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة فكتب عن علمائها ، كان إماماً في الحديث وضروبه ، إماماً في الفقه ودقائقه ، إماماً في السنة وطرائقها ، إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه ، قاله الذهبي، توفي رحمه الله سنة: ( ٢٤١ هـ ) له مؤلفات منها : السنة ، والرد على الجهمية، والمسند . [ينظر: تاريخ بغداد ( ٥/ ١٧٨ ) ووفيات الأعيان ( ١/ ٨٧ ) وتذكرة الحفاظ ( ٢/ ٤٣١ ) والعبر ( ١/ ٣٤٢ ) وتقريب التهذيب ( ١/ ٤٤ )].

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة (١٠٤).

وقال ابن خزيمة[١]: «والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله -جل وعلا- وصف بها نفسه في محكم تنـزيله، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لجهلهم بالعلم[٢] ... وذلك أنهم وجدوا في القرآن أن الله قد أوقع أسماءً من أسماء صفاته على بعض خلقه، فتوهموا -لجهلهم بالعلم-أن من وصف الله بتلك الصفة التي وصف الله بها نفسه، قد شبهه بخلقه»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن المعطلة: « وهم إنما ينفون ما ينفونه من الصفات لظنهم أنها تستلزم التجسيم »[٤]

(١) هو الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري ، كان إماماً ثبتاً معدوم النظير ، رحل إلى الشام والحجاز والعراق ومصر، وتفقه على المزني وغيره، توفي رحمه الله سنة (٣١١ هـ) وله مصنفات منها: كتاب التوحيد.

[ينظر: تذكرة الحفاظ ( ٢/ ٧٢٠ ) والسير ( ١٤/ ٣٦٥ ) والعبر ( ١/ ٤٦٢ ) وشذرات الذهب ( ٢/ ٢٦٢ )].

(٢) أي: علم الشريعة، الذي هو علم الكتاب والسنة.

(٣) التوحيد (١/ ٧٠ ) وينظر (١/ ٧٦).

(٤) درء التعارض (١/ ٩٧).

## المطلب الثاني

## كتاب ابن فورك[١] (مشكل الحديث وبيانه) أنموذجاً

هذا الكتاب خاص بالعقيدة على المذهب الأشعري.

قال الإمام السجزي[٢]: « ولأبي بكر بن فورك الأصبهاني كتابان في تفسير ما ورد في القرآن من الصفات، ومعنى ما جاء في الحديث الصحيح[٣] منها ما يخالف...[٤] أهل السنة، ومن أتقن السنة ثم تأمل كتابيه بان له خلاف أبي بكر بن فورك وأصحابه للحق»[٥].

---

(١) هو الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ الأصبهاني، صاحب التصانيف في الأصول والعلم، تصدَّر للإفادة بنيسابور، وكان أشعرياً رأساً في فن الكلام، توفي رحمه الله سنة (٤٠٦ هـ) من مؤلفاته: مشكل الحديث وبيانه.
[ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٠٠) والسير (١٧/ ٢١٤) والعبر (٢/ ٢١٣) وشذرات الذهب (٣/ ١٨١)].

(٢) هو الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة، أبو نصر، عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، الوائلي البكري السجستاني، شيخ الحرم، ومصنف " الابانة الكبرى " في أن القرآن غير مخلوق، وهو مجلد كبير دال على سعة علم الرجل بفن الاثر، طلب الحديث في حدود الأربع مئة، وسمع بالحجاز والشام والعراق، توفي سنة (٤٤٤هـ). [ينظر: السير (١٧/ ٦٥٤) وشذرات الذهب (٣/ ٢٧١)].

(٣) الأول في تفسير القرآن وهو مخطوط، والثاني هو كتاب (مشكل الحديث وبيانه) المشار إليه أعلاه.

(٤) قال المحقق: « في الأصل كلمة لم أتبينها » .

(٥) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٧٦).

وهو عبارة عن ثلاثة أقسام مرتبط بعضها ببعض :

فالقسم الأول: أورد فيه أكثر من خمسة وسبعين حديثاً مما يرى أن ظاهرها يوهم التشبيه، فأوَّلها وبين معناها من وجهة نظر أشعرية، [ويبدأ هذا القسم من أول الكتاب حتى ص (٣٩١)].

وأما القسم الثاني: فهو للرد على ابن خزيمة في كتابه: (التوحيد) فأورد فيه عشرة أحاديث، يشترك بعضها مع القسم الأول، وأوَّلها كغيرها من أحاديث الصفات، وخطأ ابنَ خزيمة في حملها على ظاهرها مع نفي المماثلة، وقد بدأه بقوله: «فصل فيما ذكره ابن خزيمة في كتاب التوحيد» [ويبدأ هذا القسم من ص (٣٩٢-٤٤٤)].

وأما القسم الثالث: فقد خصَّه للرد على أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي[1] صاحب ابن خزيمة، في كتابه: (الأسماء والصفات) وقد عقد فيه أكثر من عشرين فصلاً في تأويل صفات الله تعالى، وابتدأه بقوله: «فصل آخر فيما ذكره الصبغي من كتاب الأسماء والصفات» [ويبدأ هذا القسم من ص (٤٤٥)].

---

(١) هو الإمام العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن أيوب النيسابوري الشافعي، المعروف بالصبغي، جمع وصنف، وبرع في الفقه، وتميَّز في علم الحديث، وكان يخلف ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة، له مصنفات منها: الأسماء والصفات، والإيمان، والقدر، توفي رحمه الله سنة اثنتين وأربعين وثلاثمئة(٣٤٢هـ).

[ينظر: السير (١٥/ ٤٨٣) والعبر (٢/ ٦٣) وشذرات الذهب (٢/ ٣٦١)].

ومن خلال استقراء الكتاب يظهر جلياً أن السبب الذي ألجأ الإمام ابن فورك رحمه الله إلى التأويل ونفي الصفات راجع إلى شبهتين رئيستين، بينهما تداخل.

**الشبهة الأولى: أن ظاهر هذه النصوص يوهم التشبيه، ولهذا فهي تقتضي وتستوجب التأويل.**

ففي مقدمة كتابه قال -مبيناً مضمونه- «نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه...» [(١)].

وقد تكررت عبارته التي يصدر بها هذه الأحاديث، وهي قوله: « ذكر خبر يقتضي التأويل، ويوهم ظاهره التشبيه »[(٢)].

فالكتاب كله يكاد أن يكون قائماً على هذه الشبهة، فهو يستشكل النصوص لأن ظاهرها التشبيه -على حد زعمه- ثم يشرع في تأويلها.

وختم الكتاب بقوله: « كمل بيان ما أشكل ظاهره من صحيح الحديث مما أوهم التشبيه، ولبَّس بذلك المجسمون ... »[(٣)].

---

(١) مشكل الحديث (٣٢) وينظر: (٤٠ ، ٤١).

(٢) ينظر: (٤٣ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٣ ).

(٣) ينظر: (٥٢٥).

**الشبهة الثانية: ذكر لوازم باطلة، مبنية على توهم التشبيه،** وذلك بقياس الخالق على المخلوق، وهي مبنية على الشبهة الأولى، فالمعطلة عموماً فهموا من نصوص الصفات التشبيه والتمثيل بالمخلوق، فأرادوا تنـزيه الله تعالى عن ذلك فلجأوا إلى التعطيل، فحقيقة أمرهم أنهم شبهوا أولاً ثم عطلوا ثانياً.

وفي هذا يقول ابن فورك مؤوِّلاً صفة الضحك لله تعالى: « وإذا كان الضحك مما استعمل في اللغة على وجوه مخصوصة: منها تكشير الأسنان وفتح الفم، ومنها ظهور المكتوم من الأمور وبروز المستور من الفعل، وكان يستحيل وصف الله عز وجل بالجوارح والعينين لحلول الحوادث في ذاته، وجب أن يكون محمولا على ما يصح ويجوز في وصفه، وذلك هو الإبانة عن فضله والإظهار لنعمه »[1].

وقال في موضع آخر: « وليس يخرج جميع ما وُصِفَ به الرب سبحانه من الضحك من أن يكون معناه راجع إلى ما قلنا، فعلى ذلك فرتبه، للاستحالة في وصف الله جل وعز بما هو تكشر الفم وظهور الأسنان وتغير الأحوال، لأن ذلك من صفات الأجسام المحدثة الذي يدل تعاقب الحدوث عليها على حدثها »[2].

---

(١) مشكل الحديث (١٥٠).

(٢) المصدر نفسه (٥٠١).

وفي تأويل صفة القبض لله تعالى يقول: « واعلم أن تأويل القبضة على معنى الجارحة والعضو والبعض مستحيل في صفة الله تعالى، لاستحالة كونه مجزأً مبعضاً متغايراً، وذلك لاستحالة كونه جسماً أو أجساماً على ما تقدم ذكره وبيانه من قبل »[١].

وفي تأويل صفة القرب قال معلقاً على حديث: **(ما منكم من أحد إلا سيخلوا به ربه يوم القيامة ويكلمه)**[٢] « اعلم أن معنى قوله: **(سيخلو به ربه)** محمول على ما جرى به العرف في كلام العرب من قولهم خلا فلان بعمله، وخلا فلان بنفسه، ومعنى ذلك انفراده وتفرده لما تفرد به ويتفرد له، فعلى ذلك يكون معنى الخبر: أنه يكلمه بكلام لا يُسمعه غيره، بل يخص المكلَّم بالإسماع لما يكلمه به، فيكون خالياً به على هذا الوجه، حين يظن من يكلمه ويحاسبه أنه ليس بمكلم لأحد سواه ولا محاسب لغيره.

وإنما حملناه على ذلك لاستحالة وصفه عز وجل بالقرب الذي هو قرب المسافة والمساحة، وذلك لاستحالة كونه محدوداً متناهياً... »[٣].

---

(١) المصدر نفسه (١٠٣).

(٢) الحديث في الصحيحين بلفظ: (ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان...) من رواية عدي ابن حاتم: البخاري: (٦/ ٢٧٢٩) ح (٧٠٧٤) ومسلم: (٧/ ١٠٦) ح (١٠١٦).

(٣) مشكل الحديث (٢٤٠).

وقال في موضع آخر: « فأما قرب المكان فلا يليق بوصف الله تعالى، وعلى ذلك يُتأول جميع ما في القرآن »[١]

وعندما أَوَّلَ صفة الأصابع لله عز وجل قال: « وقد قامت الدلالة وأوضحنا الحجة فيما قيل على استحالة وصف الله عز وجل بالجوارح والأدوات والأبعاض والآلات، فلم يجز أن يحمل ذلك على معنى الجارحة، لاستحالته في صفته تعالى، فوجب أن يحمل على أحد ما ذكرنا من المعاني[٢]، لأنها تفيد المعنى الصحيح، ولا تفيد الكيف والتشبيه الذي يتعالى الله عز ذكره عنه»[٣]

وقد تكرر هذا المسلك عند ابن فورك في عدد من المواضع[٤].

---

(١) المصدر نفسه (٢٣٨).

(٢) من المعاني التي ذكرها: النعمة، والقدرة [ينظر: ٢٥٤-٢٥٦] ولا ريب أنها معاني باطلة، لا تفيد المعنى الصحيح، خلافاً لما ذكر.

(٣) المصدر نفسه (٢٥٦).

(٤) ينظر: (١٠٢، ١٤١، ٢٢٦، ٢٧٤، ٢٩٧، ٣١٠، ٣١٤، ٥٠١، ٥١١).

## المبحث الثاني

## الرد على هذه الشبهة

وفيه خمسة مطالب:

### المطلب الأول:

### ظواهر النصوص حق موافق لمراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ(١)

القاعدة عند أهل السنة والجماعة في نصوص الكتاب والسنة: أنهم يجرونها على ظاهرها، معتقدين أنه هو الحق الذي يوافق مراد الله تعالى، ومراد رسوله ﷺ ، لا سيما ما ليس للرأي فيه مجال، كنصوص الصفات(٢) والمعاد وغيرها من أمور الغيب(٣).

قال الشافعي(٤) رحمه الله: «آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ »(٥).

(١) ينظر في هذا المطلب: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (٤٩-٥٨).

(٢) يُلاحظ ارتباط هذه القاعدة كثيرا بنصوص الصفات في كلام أهل العلم، وذلك لتعرضها للتحريف والتأويل الباطل أكثر من غيرها، وإلا فهي واجبة في جميع نصوص الكتاب والسنة.

(٣) ينظر: القواعد المثلى (٣٣) ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان بن علي حسن (١/ ٣٩١) وما بعدها.

(٤) هو الإمام العلم حبر الأمة أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي المطلبي كان حافظاً للحديث بصيراً بعلله ، عالماً بالفقه وأصوله ، ذا معرفة بكلام العرب واللغة والعربية والشعر ، تتلمذ على الإمام مالك ، وكان أول من تكلم في أصول الفقه ، توفي رحمه الله بمصر سنة ( ٢٠٤ هـ ) وله عدة مصنفات منها : الأم في الفقه ، والرسالة ، واختلاف الحديث .
[ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ٥٤) ووفيات الأعيان (٤/ ٢١) وتذكرة الحفاظ ( ١/ ٣٦١ ) وشذرات الذهب ( ٢/ ٩)].

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٤) وينظر: (٤/ ٢).

ومما يوضح هذا ويبينه أنه من المعلوم بالضرورة أن الشارع متصف بكمال العلم، وصدق الحديث، وقوة الفصاحة وحسن البيان، وقصد الهدى والبيان والإرشاد[(١)] وقد تكلم باللسان المفهوم لدى المخاطبين، فوجب قبول كلامه وفهمه على ظاهره.

و«لو أراد الله ورسوله من كلامه خلاف حقيقته وظاهره الذي يفهمه المخاطب، لكان قد كلفه أن يفهم مراده بما لا يدل عليه، بل بما يدل على نقيض مراده، وأراد منه فهم النفي بما يدل على غاية الإثبات...»[(٢)]

ولا ريب أن هذا ينافي قصد البيان والهدى والإرشاد الذي اتصف به الله تعالى واتصف به رسوله ﷺ ، فالله تعالى يقول عن نفسه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[النساء: ١٧٦] ويقول: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦]

ويقول عن نبيه ﷺ : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢] ويقول أيضاً: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[التوبة: ١٢٨].

وعلى هذا فالواجب حمل نصوص الكتاب والسنة على ظاهرها، واعتقاد أنه حق، فمن رام غير هذا مؤْثراً تحريفات المبطلين وتأويلات الجاهلين،

(١) ينظر: الصواعق (١/ ٣١٠، ٣٢٠) وشرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد العثيمين (١/ ١٣١).
(٢) الصواعق (١/ ٣١٠-٣١١).

على بيان رب العالمين، الذي قال عن نفسه: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٨٧] ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢] وبيان رسوله الصادق الأمين، الذي قال له ربه: ﴿ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء: ٦٣] فقد خاب وخسر وضل عن الصراط المستقيم والطريق القويم، كما أن سلوكه هذا السبيل يلزم منه أحد محاذير ثلاثة، لا بد منها أو من بعضها، وهي:

القدح في علم المتكلم بها -وهو الرسول صلى الله عليه وسلم- أو في بيانه، أو في نصحه[1] فيكون هؤلاء المحرفون المبطلون أعظم منه علماً، وأشد نصحاً، وأفصح لساناً، وأحسن بياناً وتعبيراً عن الحق «وهذا مما يَعْلَم بطلانه بالضرورة أولياؤه وأعداؤه، موافقوه ومخالفوه، فإن مخالفيه لم يشكوا في أنه أفصح الخلق، وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى، ويخلصه من اللبس والإشكال... وقد وصف الله رسله بكمال النصح والبيان، فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤] وأخبر عن رسله بأنهم أنصح الناس لأممهم، فمع النصح والبيان والمعرفة التامة»[2] يمتنع غاية الامتناع أن يريدوا بكلامهم خلاف ظاهره وحقيقته، وعدم البيان.

---

(١) ينظر تقرير ذلك: في الصواعق المرسلة (١/ ٣٢٤-٣٢٥) من كلام الشيخ عبد الله بن تيمية، فيما نقله ابن القيم عنه.

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٣٢٥) من كلام الشيخ عبد الله بن تيمية، فيما نقله ابن القيم عنه.

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة وكذا العقل على وجوب إجراء نصوص الكتاب والسنة على ظاهرها، وأنه هو الحق الذي يوافق مراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم:

فمن أدلة الكتاب:

- قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩] وقوله: ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [يوسف: ١١١] وقوله: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: ١٥].

فوصف الله تعالى كتابه بأوضح البيان وأحسن التفسير، وأنه هدى ورحمة ونور، وهذا يقتضي أن يكون ظاهره مطابقاً لمراده، وإلا لم يكن كذلك.

- وقوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] وقوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]

«وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي، إلا أن يمنع منه دليل شرعي[١]»[٢].

– وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فقد لعن كاتمه -يعني العلم- وأخبر أنه بينه للناس في الكتاب، فكيف يكون قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه، وأظهر خلاف ما أبطن؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتما، ومن نسب الأنبياء إلى الكذب والكتمان مع كونه يقول إنهم أنبياء، فهو من أشر المنافقين وأخبثهم، وأبينهم تناقضا»[٣].

– وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾ [القمر: ١٧]

قال ابن القيم[٤]: «تيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير:

---

(١) فالصلاة مثلاً في اللغة: الدعاء، لكن منع من إرادة هذا المعنى في النصوص الشرعية أن الشرع جعل معناها الشرعي: الصلاة ذات الأقوال والأفعال المعروفة، وهو ما يُعرف بالحقيقة الشرعية.

(٢) القواعد المثلى للشيخ محمد العثيمين (٣٣) وينظر: تقريب التدمرية له (٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٦٥).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الفقيه المجتهد المفسر النحوي الأصولي الشهير بابن القيم لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه واستفاد منه كثيراً وقد امتحن وأوذي مرات توفي رحمه الله سنة ( ٧٥١هـ ) وله مصنفات عديدة منها : زاد المعاد ، ومفتاح دار السعادة ، والصواعق المرسلة وغيرها .

[ينظر: شذرات الذهب ( ٦/ ١٦٨ ) والأعلام ( ٦/ ٥٦ ) ومعجم المؤلفين ( ٣/ ١٦٤ ) ].

إحداها: تيسير ألفاظه للحفظ.

الثاني: تيسير معانيه للفهم.

الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال.

ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب، لم يكن ميسراً له، بل كان معسراً عليه، فهكذا إذا أُريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني، أو يدل على خلافه، فهذا من أشد التعسير، وهو مناف للتيسير»[١] .

ومن أدلة السنة على أن الأصل في النصوص حملها على ظاهرها:

- قوله ﷺ ، كما في حديث العرباض بن سارية ﷺ : ((**تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**))[٢] .

والبيضاء: الحجة الظاهرة القوية التي لا لبس فيها ولا اشتباه[٣]

- وقوله أيضا عليه الصلاة والسلام، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، في مجمع عظيم، وذلك يوم عرفة: ((**وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟**)) قالوا: نشهد أنك

---

(١) الصواعق (١/ ٣٣١-٣٣٢).

(٢) أخرجه ابن ماجة (١/ ١٦) ح (٤٣) وأحمد (٢٨/ ٣٦٧) ح (١٧١٤٢) والحاكم (١/ ١٧٦) ح (٣٣١) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٦) ح (٤٨) وصححه الألباني في تخريجه للسنة.

(٣) ينظر: لسان العرب (٧/ ١٢٤) مادة (بيض) والمعجم الوسيط (١/ ٧٩).

قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: ((**اللهم اشهد، اللهم اشهد**)) ثلاث مرات[١].

فالرسول ﷺ قد أخبر أنه تركنا على المحجة البيضاء الواضحة البينة، التي لا لبس فيها ولا اشتباه، ظاهرها وباطنها سواء.

والصحابة رضوان الله عليهم قد شهدوا له بأنه قد بلَّغ وأدى ونصح، وهذا يعني أن ظاهر كلامه مطابق لمراده، لأن هذا مقتضى البلاغ، وحسن الأداء، وكمال النصح.

«وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء، وتفرقت الأمة»[٢].

وقد تواردت عبارات أهل العلم على بيان هذه القاعدة والتأكيد عليها، ومن ذلك:

قول الشافعي رحمه الله: «كل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله -بأبي هو وأمي- يدل على أنه إنما أُريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٨/ ٤٢٠) ح (١٢١٨).

(٢) القواعد المثلى (٣٣).

(٣) الرسالة (٣٤١).

وقال قوام السنة الأصبهاني[١] وهو يتحدث عن الصفات: «الكلام في صفات الله عز وجل، ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين: إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها[٢]»[٣].

وقال ابن تيمية: «لم يكن أحد منهم -أي: الصحابة- يعتقد في خبره وأمره -يعني الرسول ﷺ- ما يناقض ظاهر ما بينه لهم ودلهم عليه، وأرشدهم إليه، ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت»[٤].

وقال الذهبي[٥] عن نصوص الكتاب والسنة: «المراد بظاهرها، أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له»[٦].

---

(١) هو الحافظ الكبير شيخ الإسلام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الأصبهاني الشافعي، الملقب بقوام السنة، كان إماماً في التفسير والحديث واللغة والأدب، عارفاً بالمتون والأسانيد، وكان قدوة أهل السنة في زمانه، وتوفي رحمه الله سنة (٥٣٥هـ) له منصنفات منها: الترغيب والترهيب، وكتاب دلائل النبوة وغيرها.

[ينظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٧٧) والسير (٢٠/ ٨٠) والعبر (٢/ ٤٤٦) وشذرات الذهب (٤/ ١٠٥)].

(٢) أي: نفي العلم بالكيفية.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٢).

(٥) هو الحافظ المحدث محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي ، المؤرخ الكبير صاحب التصانيف السائرة في الأقطار ، كان أكثر أهل عصره تصنيفاً ، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية واستفاد منه توفي رحمه الله سنة ( ٧٤٨ هـ ) وله مصنفات عديدة منها : تاريخ الإسلام ، والسير ، والعبر ، وتذكرة الحفاظ ، والعلو للعلي الغفار .

[ينظر: شذرات الذهب ( ٦/ ١٥٣ ) والبدر الطالع ( ٢/ ١١٠ ) والأعلام ( ٥/ ٣٢٦ ) ].

(٦) العلو (٢٥٤).

وأقوال أهل العلم في تقرير هذا المعنى كثيرة.

**وأختم هذا المطلب بالتأكيد على أمرين هامين:**

**الأول**: أن المراد بظاهر[١] النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق آخر[٢]

قال ابن القيم رحمه الله: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[٣].

---

(١) الظاهر هنا غير الظاهر في اصطلاح الأصوليين، والذي يكون في مقابلة النص، وهو ما احتمل أمرين، وهو في أحدهما أظهر. [انظر: الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (١/ ٣٣-٣٤) وروضة الناظر لابن قدامة (٢/ ٢٩-٣٠) والقاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان (٢٠٠)].

(٢) ينظر: القواعد المثلى (٣٦) وتقريب التدمرية (٥٥) كلاهما للشيخ محمد العثيمين، ونقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٤٤) والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية للشيخ فالح آل مهدي (١٧٦).

(٣) بدائع الفوائد (٤/ ٢٢٢).

ولهذا فقد ينقل عن أحد الأئمة ما ظاهره التأويل، وهو في الحقيقة ليس تأويلاً، لأنه نحى هذا المنحى لقرينة تدل عليه، أو لكون السياق يقتضيه، فيكون بهذا موافقاً لمراد الله تعالى أو مراد رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يكون بذلك مخالفاً لمذهب السلف، ولا خارجاً عن قاعدة إجراء النصوص على ظاهرها، لأن المقصود هو فهم مراد المتكلم من كلامه - كما تقدم - فإذا فُهم كان هذا هو ظاهر كلامه، ولم يكن تأويلا، وإن صح تسميته تأويلا، فهو تأويل صحيح لقيام الأدلة عليه، وموافقته النصوص الشرعية.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد، ولا فرق بين باب الخبر والأمر في ذلك، وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول فهو المقبول، وما خالفه فهو المردود»[١].

**والثاني**: لما حدث -في عرف المتأخرين- القول بنفي الظاهر عن كثير من نصوص الكتاب والسنة -خاصة ما يتعلق منها بالصفات- صار لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فهو في لسان السلف -وهو ما تقدم بيانه- غيره في عرف المتأخرين، مما يقتضي التفصيل فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلفظة (الظاهر) قد صارت مشتركة، فإن الظاهر في الفطر السليمة، واللسان العربي، والدين القيم، ولسان السلف، غير الظاهر في عرف كثير من المتأخرين»[٢].

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧) وينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٧٥).

وقال أيضا موضحا ذلك فيما يتعلق بالصفات: «لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلا، والله -سبحانه وتعالى- أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل»[(١)]

وقال الذهبي: «قد صار الظاهر اليوم ظاهرين: أحدهما حق والثاني باطل:

فالحق أن يقول: إنه سميع بصير مريد متكلم حي عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليما، واتخذ إبراهيم خليلا، وأمثال ذلك، فنمره على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به تعالى، ولا نقول: له تأويل يخالف ذلك.

والظاهر الآخر، وهو الباطل والضلال: أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتمثل الباري بخلقه -تعالى الله عن ذلك- بل صفاته كذاته، فلا

---

(١) التدمرية (٦٩).

عِدْل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مثل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته»[١].

وقال ابن أبي العز[٢]: «يجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه، فهو لقصور فهمه، ونقص علمه»[٣].

وعلى هذا، فإن من قال: إن ظاهر النصوص غير مراد، فقد أخطأ على كل تقدير، لأنه إن فهم من ظاهرها معنى فاسدا فقد أخطأ في فهمه، وأصاب في قوله: (غير مراد) وإن فهم من ظاهرها معنى صحيحا، فقد أصاب في فهمه، وأخطأ في قوله: (غير مراد)[٤].

ومما يؤكد فساد قول المتكلمين من أن ظواهر نصوص الصفات يوهم التشبيه، وأنه غير مراد، أن مؤدى هذا الكلام ألا نرجع إلى كتاب الله تعالى، ولا إلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لأن فيها ما يوهم التشبيه، وإنما

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٩).

(٢) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي، الفقيه الماهر، درس وأفتى، وتولى القضاء بدمشق ثم بالديار المصرية ثم بدمشق، وامتحن بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أيبك الدمشقي، توفي رحمه الله سنة (٧٩٢هـ) له مؤلفات منها: شرح العقيدة الطحاوية، وكتاب الاتباع.

[ينظر: شذرات الذهب (٦/ ٣٢٦) والأعلام (٤/ ٣١٣) ومعجم المؤلفين (٢/ ٤٨٠)].

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢٥٦).

(٤) انظر: تقريب التدمرية (٥٧).

نرجع إلى قواعد المتكلمين وتأويلات أهل التعطيل، بعيدا عن فهم سلف هذه الأمة وأئمتها الذين أجروا هذه النصوص على ظاهرها، اللائق بالله تعالى، ولم يفهموا منها تشبيها، ولا تعطيلا،؟! لا ريب أن تصور هذا المسلك ولوازمه يغني عن بيان بطلانه وفساده.

## المطلب الثاني

## الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات[1]

هذه قاعدة جليلة القدر عظيمة النفع، من أدركها وفهمها زالت عنه إشكالات كثيرة، وتخلص من توهم التشبيه والتمثيل في حق الخالق جلَّ وعلا، وعلم أن إثبات الصفات لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته لا يستلزم التشبيه والتمثيل بأي حال من الأحوال، فلا يلزم من الاتفاق في الأسماء بين الخالق والمخلوق الاتفاق في الحقائق والمسميات، فالإضافة في كلٍ تمنع المماثلة والمشاركة من كل وجه، فهي تخصص الصفة بمن أضيفت له.

والقول بمقتضى هذه القاعدة فيه رد على أهل التمثيل والتعطيل، فالكل توهم التشبيه والتمثيل في إثبات الصفات ، فالتزم ذلك أهل التمثيل، وفرَّ منه أهل التعطيل بتعطيل الله تعالى عن صفاته، قاصدين تنـزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، ولو قالوا بمدلول هذه القاعدة والتزموه لما وقعوا في التعطيل، ولما وقع أولئك في التمثيل.

قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله : « وليس في تسميتنا بعض الخلق ببعض أسامي الله يوجب عند العقلاء الذين يعقلون عن الله خطابه أن يقال: إنكم شبهتم الله بخلقه، إذ أوقعتم بعض أسامي الله على بعض خلقه ...

---

(١) ينظر في هذا المطلب: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (٤٩-٥٨).

وكل من فهم عن الله خطابه يعلم أن هذه الأسامي التي هي لله تعالى أسامي -بيَّن الله ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم -مما قد أوقع تلك الأسامي على بعض المخلوقين، ليس على معنى تشبيه المخلوق بالخالق، لأن الأسامي قد تتفق، وتختلف المعاني...

فتفهموا يا ذوي الحجا ما بيَّنتُ في هذا الفصل، تعلموا وتستيقنوا أن لخالقنا -عز وجل- أسامٍ قد تقع تلك الأسامي على بعض خلقه في اللفظ لا على المعنى »[1].

**ويمكن تقرير هذه القاعدة من خلال النقاط التالية:**

**١-أن الله تعالى ذكر صفاته مضافة إلى نفسه الكريمة، فلم يذكرها بألفاظ عامة تتناول المخلوق، والإضافة والتقييد والتخصيص تمنع المماثلة والمشاركة من كل وجه.**

قال ابن تيمية رحمه الله : « وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره.

---

(١) التوحيد (١/ ٧٦ ، ٩١) وينظر: (١/ ٧١-٧٣).

فلا يقول عاقل إذا قيل: إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود : إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما »[١]

وقال ابن القيم: « فإذا قيل: يد الله ووجهه، وسمعه وبصره، وحياته وعلمه، وقدرته ومشيئته، وإتيانه واستواؤه كان ذلك حقيقة، والمضاف فيه بحسب المضاف إليه، فإذا لم يكن المضاف إليه مماثلاً لغيره لزم أن يكون المضاف كذلك ضرورة، فدعوى لزوم التشبيه والتمثيل في إثبات المضاف حقيقة زعم كاذب، فإن لزم من إثبات اليد حقيقة لله التمثيل والتشبيه لزم ذلك في إثبات سائر الصفات له حقيقة، ويلزم ذلك من إثبات ذاته، فإن الصفة القديمة متى أشبهت صفات المحدثين لزم وقوع الشبه بين الذاتين»[٢].

وقال ابن رجب[٣]: « أما ما يتسمى به المخلوقون من أسمائه كالسميع والبصير والقدير والعليم والرحيم، فإن الإضافة قاطعة الشركة، وكذلك

---

(١) التدمرية (٢٠) وينظر (٨٢-٨٣) ومجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) مختصر الصواعق (٣/ ٩٦٧) وينظر (٣/ ٩٩٦).

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن رجب قدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة أربع وأربعين وسبعمائة وأجازه ابن النقيب، أتقن فن الحديث وصار أعرف أهل عصره بالعلل ، توفي رحمه الله سنة ( ٧٩٥هـ ) له مؤلفات عدة منها : جامع العلوم والحكم ، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري، وصل فيه إلى الجنائز.
[ينظر : شذرات الذهب ( ٦/ ٣٣٩ ) والأعلام ( ٣/ ٢٩٥ )].

الوصفية، فقولنا: زيد سميع بصير، لا يفيد إلا صفة المخلوق، وقولنا: الله سميع بصير، يفيد صفته اللائقة به، فانقطعت المشابهة بوجه من الوجوه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] »[١] .

**٢-أن هناك فرقاً كبيراً وبوناً شاسعاً بين صفات الخالق وصفات المخلوق مما يجعل مجرد توهم المشابهة بينها ضرباً من السفه والزور والبهتان وفساد الفهم.**

قال ابن خزيمة رحمه الله: « فأما احتجاج الجهمية على أهل السنة والآثار في هذا النحو بقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، فمَن القائل: إن لخالقنا مثالاً؟ أو إن له شبهاً؟! وهذا من التمويه على الرعاع والسفل، يموهون بمثل هذا على الجهال، يوهمونهم أنَّ مَن وصف الله بما وصف به نفسه في محكم تنـزيله أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فقد شبَّه الخالق بالمخلوق، وكيف يكون يا ذوي الحجا خلقه مثله؟!

نقول: الله القديم[٢] لم يزل، والخلق محدَث مربوب، والله الرازق، والخلق مرزوقون، والله الدائم الباقي، وخلقه هالك غير باق، والله الغني عن جميع خلقه، والخلق كلهم فقراء إلى الله خالقهم »[٣].

---

(١) تفسير سورة الإخلاص مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٥٠).

(٢) « القديم » و «الدائم » لم يردا في الكتاب والسنة، وإنما الوارد: «الأول والآخر » كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣]وفي الحديث: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء) [مسلم (١٧/ ٣٩) ح (٢٧١٣)] وعليه فلا يصح اعتبار «"القديم والدائم » اسمان لله تعالى، لكن يصح الإخبار بهما عن الله تعالى، كما نقول: «"موجود » و «شيء ».

(٣) التوحيد (١/ ٧٥-٧٦).

ولعلي هنا أشير إلى بعض ما تميَّز به الخالق -جلَّ في علاه- عن المخلوق مما كشفت عنه النصوص الشرعية، وذلك في صفتين من صفاته تعالى حتى يتضح جليّاً أن أهل السنة المثبتين للصفات أبعد الناس عن التشبيه والتمثيل:

أما الصفة الأولى فصفة الوجه لله تعالى، وقد قررها ابن خزيمة مشيراً إلى الفرق بينها وبين ما يتصف به المخلوق بكلام نفيس أنقله بطوله:

قال رحمه الله: « نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في جميع الأقطار: إن لمعبودنا عز وجل وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنـزيله، فذوَّاه بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك.

ونقول: إن لوجه ربنا عز وجل من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، محجوب عن أبصار أهل الدنيا، لا يراه بشر ما دام في الدنيا الفانية.

ونقول: إن وجه ربنا القديم لم يزل بالباقي الذي لا يزال[1]، فنفى عنه الهلاك والفناء.

ونقول: إن لبني آدم وجوهاً كتب الله عليها الهلاك، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء التي وصف الله بها وجهه.

---

(١) في بعض النسخ (إن وجه ربنا القديم، لا يزال باقيا، فنفى ...) وهو أوضح. [ينظر: كتاب التوحيد، تحقيق الشهوان (١/ ٥٣)].

تُدرِكُ وجوهَ بني آدم أبصارُ أهل الدنيا، لا تحرق لأحد شعرة فما فوقها، لنفي السبحات عنها، التي بيَّنها نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم لوجه خالقنا.

ونقول: إن وجوه بني آدم محدثة مخلوقة لم تكن، فكوَّنها الله بعد أن لم تكن مخلوقة، أوجدها بعد ما كانت عدماً، وأن جميع وجوه بني آدم فانية غير باقية، تصير جميعاً ميتاً ثم تصير رميماً، ثم ينشئها الله بعد ما قد صارت رميماً، فتلقى من النشور والحشر والوقوف بين يدي خالقها في القيامة، ومن المحاسبة بما قدمت يداه وكسبه في الدنيا ما لا يعلم صفته غير الخالق البارئ.

ثم تصير إما إلى الجنة منعمة فيها، أو إلى النار معذبة فيها، فهل يخطر يا ذوى الحجا ببال عاقل مركب فيه العقل، يفهم لغة العرب، ويعرف خطابها، ويعلم التشبيه، أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟!

وهل هاهنا أيها العقلاء تشبيه وجه ربنا -جل ثناؤه- الذي هو كما وصفنا وبيَّنا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها؟! غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم كما سمى الله وجهه وجهاً.

نحن نثبت لخالقنا -جل وعلا- صفاته التي وصف الله -عز وجل- بها نفسه في محكم تنـزيله، أو على لسان نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه.

ونقول كلاماً مفهوماً موزوناً، يفهمه كل عاقل، نقول: ليس إيقاع اسم الوجه للخالق البارئ بموجب عند ذوي الحجا والنهى أن يُشَبَّهَ وجه الخالق بوجوه بني آدم»[1].

وأما الصفة الثانية فصفة اليدين لله تعالى، وفيها يقول ابن القيم عليه رحمة الله رداً على من نفاها: « توهمكم لزوم التشبيه والتمثيل من إثبات هذه الصفة وغيرها وهم باطل، وليس في المخلوقات يد تمسك السموات السبع وتطويها، ويد تقبض الأرضين السبع، ولا إصبع توضع عليها الأرض، وإصبع توضع عليها الجبال، فلو كان في المخلوقات يد وإصبع يد، هذا شأنها لكان لكم عذر ما في توهم التشبيه والتمثيل من إثبات اليد والإصبع لله حقيقة، وإنما هذا تلبيس منكم على ضعفاء العقول »[2] .

**٣-ومما يقرب هذه القاعدة ويؤكدها ما نعلمه جميعاً مما دلت عليه النصوص الشرعية من أن الجنة فيها لبن وخمر ورمان وسرر وقصور ... ولا يدعي أحد أن حقائق هذه الأشياء مماثلة لحقائق ما في الدنيا منها بسبب الاشتراك اللفظي**[3]، كيف وقد قال النبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث

(١) التوحيد (١/ ٦٥-٦٩).

(٢) مختصر الصواعق (٣/ ٩٦٨).

(٣) المشترك اللفظي هو: ما اتحد لفظه واختلف معناه، كالعين، فإنها وضعت للباصرة، وللعين الجارية، وللجاسوس، وللذهب. [ينظر: التعريفات للجرجاني (٢١٥) ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٤١٦) والقاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين للدكتور محمود حامد عثمان (٢٧١)]

أبي هريرة ﷺ : ((قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ)) اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[السجدة: ١٧](١).

قال ابن تيمية رحمه لله : « إن الله -ﷻ- أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات: من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً وماءً ولحماً وفاكهةً وحريراً وذهباً وفضةً وحوراً وقصورا.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: « ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء »(٢).

فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعمله إلا الله تعالى، فالخالق - سبحانه وتعالى - أعظم مباينةً للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته : أعظم من مباينة موجود

---

(١) البخاري: (٣/ ١١٨٥) ح (٣٠٧٢) ومسلم بشرح النووي (١٧/ ١٧١) ح (٢٨٢٤).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٤١٦) وأورده السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٠٧)، وعزاه إلى مسدد في مسنده، وهناد في الزهد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في البعث. وقال البوصيري كما في إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ٢٧٣) ح (٧٩٦١): "رواه مسدد موقوفاً، ورواته ثقات" وأخرجه أبو نعيم في صفة الجنة، والضياء المقدسي في المختارة، وحكم الألباني على إسنادهما بالصحة، كما في السلسلة الصحيحة (٥/ ٢١٩) ح (٢١٨٨).

الآخرة لموجود الدنيا، إذا المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق، وهذا بيّنٌ واضح»[١].

**٤-إذا كان إثبات الصفات يستلزم التشبيه للاشتراك اللفظي بين صفات الخالق وصفات المخلوق، فإن كل من قرأ القرآن فأثبت ما أثبته الله لنفسه من الصفات يُعَدُّ مشبهاً ممثلاً وذلك باطل قطعا.**

قال ابن خزيمة رحمه الله : « فإن كان علماء الآثار الذين يصفون الله بما وصف به نفسه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مشبِّهة -على ما تزعم الجهمية المعطلة-، فكل أهل القبلة - إذا قرؤا كتاب الله فآمنوا به، بإقرار باللسان وتصديق بالقلب، وسمَّوا الله بهذه الأسامي التي خبر الله بها أنها له أسامي، وسمَّوا هؤلاء المخلوقين بهذه الأسامي التي سماهم الله بها- هم مشبِّهة.

فعود مقالتهم هذه توجب أن على أهل التوحيد الكفر بالقرآن، وترك الإيمان به، وتكذيب القرآن بالقلوب، والإنكار بالألسن، فأقذر بهذا من مذهب، وأقبح بهذه الموحد عندهم، عليهم لعائن الله، وعلى من ينكر جميع ما وصف الله به نفسه في محكم تنـزيله، والكفر بجميع ما ثبت عن نبينا المصطفى ﷺ بنقل أهل العدالة موصولاً إليه في صفات الخالق جلَّ وعلا»[٢].

---

(١) التدمرية (٤٦-٤٧) وينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٧).

(٢) التوحيد (١/ ٩١) وينظر: (١/ ٧٤، ٧٥) .

## المطلب الثالث

### المحاذير اللازمة لمن نفى الصفات بحجة أن ظاهرها يوهم التشبيه.[(١)]

إذا كان كل ما بني على باطل فهو باطل، فإن كل باطل لا بد أن يستلزم باطلاً، وهو ما يتضح هنا جلياً، فنفي الصفات بحجة أن ظاهرها يوهم التشبيه يوقع في عدد من المحاذير: منها: فهم نصوص الصفات فهماً فاسداً، وهو أن مدلولها التشبيه والتمثيل، فلا يُفهم منها إلا ما يختص بالمخلوق.

ومنها: تجريد النص عن معناه الصحيح الموافق لمراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ.

ومنها: نفي ما تضمنه النص من الصفات.

ومنها: تعطيل الله تعالى عن صفاته اللائقة به.

ومنها: إساءة الظن بالله تعالى، وذلك بأنه خاطب عباده بأمر –هو كفر– وأراد منهم خلافه.

قال ابن تيمية: « القاعدة الرابعة: وهي أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات أو في كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير :

(١) ينظر في هذا المطلب: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (٤٩-٥٨).

أحدها: كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله، بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله - حيث ظن أن الذي يُفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل - قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم، فيكون معطلا لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الموات والجمادات أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته »[1]

---

(١) التدمرية (٧٩) وينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٩) والصواعق المرسلة (١/ ٣١٤-٣١٦) ومختصر الصواعق (١/ ١٠١).

## المطلب الرابع:

## أن النفي المحض لا يتضمن مدحاً ولا كمالاً

والمقصود بالنفي المحض: وصف الله بالسلوب، مع عدم إثبات الصفات.

وهذه قاعدة مهمة فالنفي المحض الذي لا يتضمن إثباتاً لا يوصف الله تعالى به، لأنه عدم محض، ونفي صرف، لا يقتضي مدحاً ولا ثناءً ولا كمالاً ولا تعظيما، وهؤلاء المعطلة الذي تترسوا بهذه الشبهة، وجعلوها جُنَّةً لتعطيلهم ونفيهم، فنفوا عن الله الشبيه والمثيل،لم يثبتوا له صفات الكمال، فلم يهتدوا إلى الطريق الصحيح والمسلك القويم -الذي سلكه وسار عليه سلف هذه الأمة- في تنزيه الله تعالى وتعظيمه، كيف وقد شبهوه بالعدم المحض؟! لأن العدم المحض يُنفى عنه الشبه والمثل والنظير، فحقيقة أمرهم أنهم فروا من شيء فوقعوا في شرٍ منه.

قال ابن تيمية: « وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء، فضلا عن أن يكون مدحاً أو كمالاً، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح ... »

إلى أن قال: « وإذا تأملت ذلك وجدتَ كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلها محموداً، بل ولا موجوداً، وكذلك من شاركهم في بعض ذلك، كالذين قالوا: إنه لا يتكلم أو لا يُرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستو على العرش، ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباينَ للعالم ولا محايثَ له، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم، وليست هي مستلزمة صفة ثبوت، ولهذا قال محمود بن سبكتكين[1] لمن ادَّعى ذلك في الخالق: ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم »[2].

وقال ابن القيم: « فينبغي أن تعلم في هذا قاعدة نافعة جداً، وهي أن نفي الشبه والمثل والنظير ليس في نفسه صفة مدح ولا كمال، ولا يحمد به المنفي عنه ذلك بمجرده، فإن العدم المحض الذي هو أخس المعلومات وأنقصها ينفي عنه الشبه والمثل والنظير، ولا يكون ذلك كمالاً ومدحاً إلا إذا تضمن كون من نُفي عنه ذلك قد اختص من صفات الكمال ونعوت الجلال بأوصاف بَايَنَ بها غيره، وخرج بها عن أن يكون له نظير أو شبه، فهو لتفرده بها عن غيره صح أن ينفي عنه الشبه والمثل والنظير والكفؤ »[3].

---

(١) هو السلطان الغزنوي أبو القاسم محمود بن سبكتكين، امتدت سلطنته من أقاصي الهند إلى نيسابور، كان ذكياً بعيد الغور، موفق الرأي، عاش مجاهداً في سبيل الله، محباً للعلم والعلماء، له مناقب كثيرة، وسيرة حسنة، توفي رحمه الله سنة (٤٢١هـ)

[ينظر: وفيات لأعيان (٤/ ٤٠٣) وشذرات الذهب (٣/ ٢٢٠)].

(٢) التدمرية (٥٧-٦٠).

(٣) الصواعق (٤/ ١٣٦٧) وينظر: (٤/ ١٣٦٩) ومختصر الصواعق (٢/ ٥٣٣-٥٣٥) .

## المطلب الخامس:

## إثبات الصفات لا يستلزم باطلاً

ما يذكره المتكلمون من اللوازم الباطلة على إثبات الصفات -كقولهم يلزم من إثبات الكلام: الشفتان واللسان والأسنان ونحو ذلك- فهي كما تقدم مبنية على توهم التمثيل والتشبيه وقياس الخالق على المخلوق وذلك باطل قطعاً، وغير لازم البتة.

وقد تقدمت الإشارة إلى نماذج من هذه اللوازم الباطلة التي يذكرونها[١]، وأشير هنا إلى نموذج آخر.

قال الباقلاني[٢] منكراً الحرف والصوت في كلام الله تعالى: « ما ذكرتم[٣] يحتاج إلى مخارج من لسان، وشفتين، وحلق، والله يتعالى ويتنـزه عن جميع

---

(١) ينظر: المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني البصري الشافعي الأصولي المتكلم المشهور ، كان على مذهب أبي الحسن الأشعري ومؤيداً اعتقاده وناصراً طريقته سكن بغداد ، وصنف التصانيف الكثيرة في علم الكلام وغيره ، توفي رحمه الله ببغداد سنة (٤٠٣ هـ ) .

[ينظر: تاريخ بغداد ( ٢/ ٤٥٥ ) ووفيات الأعيان ( ٤/ ٩٨ ) والعبر ( ٢/ ٢٠٧ ) وشذرات الذهب ( ٣/ ١٦٨ ) ].

(٣) يعني من إثبات الحرف والصوت..

ذلك، بل نقول: إن كلامه صفة له قديمة، لا يحتاج فيه إلى أداة من صوت، أو حرف، أو مخرج، يتعالى عن ذلك علواً كبيرا»[(١)].

وقد أشار الإمام أحمد رحمه الله إلى هذه الشبهة في كتابه الرد على الجهمية، في بيان ما أنكرت الجهمية من كلام الله تعالى، فقال: « ... وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين »[(٢)] .

وقال ابن قدامة: «واحتجوا أيضاً بأن هذه الحروف لا تخرج إلا من مخارج وأدوات، فلا يجوز إضافة ذلك إلى الله سبحانه »[(٣)].

**والجواب عن هذه الشبهة من وجهين:**

الوجه الأول: أن الواجب إثبات الصفات دون خوض في كيفيتها، فذكر هذه اللوازم في الواقع مبني على استصحاب كيفيتها في المخلوق، فحقيقة القول بلزومها لإثبات الصفات تمثيل وتكييف، ونتيجتها عند النفاة تعطيل وتحريف، وذلك كله باطل لا يجوز في حق الله تعالى، فالله تعالى له صفات تليق به، والمخلوق له صفات تليق به، ولا يلزم من الاتفاق في الأسماء الاتفاق في المسميات -كما تقدم- فالإضافة قاطعة لتوهم المماثلة في الحقائق والمعاني، ولا يجوز أن نحكم على صفات الله تعالى بمقتضى صفات

---

(١) الإنصاف (٨٦).

(٢) الرد على الجهمية (١٣٠) وينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٥٣-١٦١).

(٣) حكاية المناظرة في القرآن (٢٢).

المخلوق، فذلك رجم بالغيب، وانتقاص للخالق، وتحريف للنصوص، فالله تعالى أخبرنا أنه متصف بالصفات، ولم يخبرنا عن كيفية هذه الصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والجاهل يضل بقول المتكلمين : إن العرب وضعوا لفظ الاستواء لاستواء الإنسان على المنـزل أو الفلك، أو استواء السفينة على الجودي، ونحو ذلك من استواء بعض المخلوقات، فهذا كما يقول القائل : إنما وضعوا لفظ السمع والبصر والكلام لما يكون محله حدقةً وأجفاناً وأصمخةً وأذناً وشفتين، وهذا ضلال في الشرع وكذب ... وهذا كله جهل منه .

فإن العرب إنما وضعت للإنسان ما أضافته إليه، فإذا قالت: سمع العبد وبصره وكلامه وعلمه وإرادته ورحمته، فما يُخَصُ به يتناول ذلك خصائص العبد.

وإذا قيل: سمع الله وبصره وكلامه وعلمه وإرادته ورحمته، كان هذا متناولا لما يُخص به الرب، لا يدخل في ذلك شيء من خصائص المخلوقين، فمن ظن أن هذا الاستواء إذا كان حقيقة يتناول شيئاً من صفات المخلوقين مع كون النص قد خصه بالله، كان جاهلا جداً بدلالات اللغات ومعرفة الحقيقة والمجاز.

وهؤلاء الجهال يمثلون في ابتداء فهمهم صفات الخالق بصفات المخلوق، ثم ينفون ذلك ويعطلونه، فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق، وينفون مضمون ذلك، ويكونون قد جحدوا ما يستحقه الرب

من خصائصه وصفاته، وألحدوا في أسماء الله وآياته، وخرجوا عن القياس العقلي والنص الشرعي، فلا يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح»[١].

وقال ابن قدامة في رده هذه الشبهة: يُقال لهم: « ما الدليل على أن الأحرف لا تكون إلا من مخارج وأدوات؟

فإن قالوا: لأننا لا نقدر على النطق بها إلا من مخارج وأدوات، فكذلك الله رب العالمين.

قلنا: هذا قياس لله تعالى على خلقه، وتشبيه له بعباده، وإلحاق لصفاتهم بصفاته، وهذا من أقبح الكفر، وقد اتفقنا على أن الله لا يُشبه بخلقه، وأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].»[٢].

الوجه الثاني: أن هذه اللوازم غير لازمة حتى لبعض المخلوقات، فقد أنطق الله بعضها دون مخارج وأدوات، كما قال الإمام أحمد في رده على الجهمية: « وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان، أليس الله قال للسموات والأرض: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان وأدوات؟ وقال: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٨).

(٢) حكاية المناظرة في القرآن (٢٢-٢٣).

أتراها سبحت بجوف وفم ولسان وشفتين؟ والجوارح إذ شهدت على الكافر، فقالوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] أتراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء[١].

وكذلك الله تكلم كيف شاء من غير أن يقول بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان»[٢].

وأخبر النبي ﷺ أن حجراً كان يسلم عليه بمكة[٣].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل[٤].

ولا خلاف في أن الله تعالى قادر على إنطاق الحجر الأصم من غير مخارج، فلم لا يقدر سبحانه على التكلم إلا من المخارج؟[٥]

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥].

(٢) الرد على الجهمية (١٣١).

(٣) أخرجه مسلم (١٥/ ٤٢) ح (٢٢٧٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣/ ١٣١٢) ح (٣٣٨٦).

(٥) ينظر: حكاية المناظرة في القرآن (٢٣-٢٥).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل رسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا عرض موجز لأهم نتائج هذا البحث، وذلك كالتالي:

-الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل هي ظنهم أن ظواهر نصوص الصفات تستلزم التشبيه والتمثيل.

-أن المعطلة سلكوا مع نصوص الصفات-بعد اعتقادهم أنها توهم التشبيه- مسلك التأويل المذموم، مما نتج عنه نفي الصفات عن الله تعالى.

-أن الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه منها:

١-أن ظواهر النصوص حق، موافق لمراد الله تعالى، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، فيجب اعتقاده دون تمثيل، ومن اعتقد غير هذا فقد أساء الظن بالله تعالى، وبرسوله صلى الله عليه وسلم.

٢-أن الاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات والحقائق والصفات، فلا يلزم من الاشتراك اللفظي في الصفات بين الخالق والمخلوق، أن يتماثلا في الصفات، فالإضافة والتخصيص والتقييد يقطع الاشتراك وتوهم المماثلة، فلكلٍ صفاته التي تليق به.

٣-أن توهم التشبيه في نصوص الصفات يلزم منه عدة محاذير، منها:

-فهم نصوص الصفات فهماً فاسداً وهو أن مدلولها التشبيه والتمثيل، فلا يفهمون منها إلا ما يختص بالمخلوق.

-تجريد النص عن معناه الصحيح الموافق لمراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم .

-نفي ما تضمنه النص من الصفات.

-تعطيل الله تعالى عن صفاته اللائقة به.

-إساءة الظن بالله تعالى وذلك بأنه خاطب عباده بأمر -هو كفر- وأراد منهم خلافه.

هذا والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

# فهرس المراجع

-إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي. دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

-أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين جمعاً ودراسة. لسليمان الدبيخي. دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

-الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. لإمام الحرمين الجويني. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

-أساس التقديس في علم الكلام. للإمام فخر الدين الرازي. عناية: الدكتور محمد العريبي. دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

-أصول الدين. لأبي منصور البغدادي. دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

-الأعلام. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٧م.

-الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به في علم الكلام. للقاضي أبي بكر الباقلاني. علق عليه: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

-بدائع الفوائد. لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية. اعتنى به: أحمد عبد السلام. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للعلامة محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة، بيروت.

-تاريخ بغداد. للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

-تحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني. دار الكتب العلمية.

-التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية. تأليف: الشيخ فالح بن مهدي آل مهدي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود. دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

-التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع. لابن تيمية. تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي. مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

-تذكرة الحفاظ. للإمام أبي عبد الله الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت.

-التعريفات. للجرجاني. دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

-تفسير سورة الإخلاص لابن رجب. مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق: أبي مصعب الحلواني. الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

-تقريب التدمرية. للشيخ محمد بن صالح العثيمين. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

-تقريب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

-تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. عناية: محمد عوض مرعب وزملائه. دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.

-التوحيد للإمام ابن خزيمة. تحقيق: سمير الزهيري. دار المغني، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

-جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري. تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

-الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: الدكتور محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيِّم. دار الراية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة. لموفق الدين ابن قدامة. تحقيق: عبد الله الجديع. مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

-درء تعارض العقل والنقل. لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي. تحقيق: الدكتور عبد الله التركي. بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

-الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن عميرة. دار اللواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

-الرسالة. للإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد شاكر. المكتبة العلمية، بيروت.

-رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، للإمام أبي نصر السجزي. تحقيق:د. محمد باكريم، طبعة الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

-روضة الناظر وجنة المناظر. لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. الناشر: مكتبة المعارف.

-سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها. للألباني. مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.

-سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ( ابن ماجة ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر دار الكتب العلمية.

-السنة. للحافظ أحمد عمرو بن أبي عاصم الضحَّاك. ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة. للعلامة محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

-سير أعلام النبلاء. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: مجموعة من المختصين. إشراف: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ.

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب. للعلامة عبد الحي بن العماد الحنبلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

-شرح الأصول الخمسة . للقاضي عبد الجبار بن أحمد . تحقيق عبد الكريم عثمان . مكتبة وهبة .

-شرح صحيح مسلم. لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. راجعه: خليل الميس. الناشر دار القلم.

-شرح العقيدة الطحاوية. للإمام علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي. تحقيق: د.عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

-شرح العقيدة الواسطية. للشيخ محمد بن صالح العثيمين. دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

-صحيح البخاري. ضبطه ورقمه واعتنى به: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، اليمامة، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

-الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. لابن القيم. تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله. دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

-العبر في خبر من غبر. للإمام أبي عبد الله الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت.

-العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية. للعلامة محمد بن عبد الهادي. مطبعة المدني بمصر.

-العلو للعلي الغفار. للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. اعتنى به: أشرف بن عبد المقصود. مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

-الفتوى الحموية الكبرى. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. حمد التويجري. دار الصميعي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

-القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين. للدكتور محمود حامد عثمان. دار الزاحم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

-القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى. للشيخ محمد العثيمين. مكتبة المعارف، ١٤٠٥هـ.

-لسان العرب. للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

-مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.

-محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للفخر الرازي. وتعليق: د. سميح دغيم. دار الفكر اللبناني.

-مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم. اختصره: محمد الموصلي. تحقيق: الحسن العلوي.أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

-المستدرك على الصحيحين. للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق مجموعة من المختصين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ

-مشكل الحديث وبيانه. لأبي بكر محمد بن فورك. تحقيق: موسى محمد علي. دار الكتب الحديثة، مصر.

-معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

-معالم أصول الدين للفخر الرازي. تقديم وتعليق: د. سميح دغيم. دار الفكر اللبناني.

-المعجم الوسيط. قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وزملاؤه. المكتبة الإسلامية.

-الملل والنحل. لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت.

-منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

-منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة. لعثمان ابن علي حسن. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

-منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، عرض وتقويم، لمحمد السحيباني. دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

-الواضح في أصول الفقه. لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

-وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس أحمد بن خلكان. تحقيق: الدكتور يوسف علي الطويل و مريم قاسم طويل. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

## فهرس المحتوى